

د/ خالد خوانني: جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي - الجزائر  
أ/ أبو القاسم شمس الدين غيتري: جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر - الجزائر

#### ملخص:

تعد عملية التأسيس لثقافة المواطنة من أبرز البرامج التي تخطط لها الدول التي تعمل على بناء حضارتها. ومن الآليات الأساسية لترسيخ ثقافة المواطنة نذكر أولاً: مساهمة قطاع التربية سواء من خلال البرامج الدراسية والنشاطات التربوية المدروسة والموضوعة من طرف أخصائي التربية التي ترسخ وتأسس لثقافة المواطنة. كما نذكر أهمية التنمية في ترسيخ ثقافة المواطنة وخاصة التنمية الاقتصادية لأن الفرد داخل وطنه الذي لا يجد مأكلاً ولا ملبساً ومسكناً من الصعب أن يحس بالانتماء لوطنه بل قد ينتابه الشعور بالغربة داخل وطنه. كما أن الآلية الرئيسية القائمة عليها الآليات السابقة الذكر ألا وهي العدالة في كل القطاعات وعلى أسس المساواة والديمقراطية. نهدف من خلال هذه المداخلة إلى إبراز الآليات العملية لتأسيس لثقافة المواطنة في الجزائر الممثلة في الاهتمام وإعطاء الأولوية لقطاعات التربية والتنمية والعدالة لترسيخ ثقافة المواطنة حتى لا يغترب الجزائري في وطنه. **الكلمات المفتاحية:** التربية، التنمية، العدالة، الثقافة، المواطنة، ثقافة المواطنة.

## Education, development and justice the basic mechanisms for establishing a culture of citizenship

### Abstract :

The process of establishing a culture of citizenship is one of the most important programs planned by countries that think about the construction of their civilization. One of the basic mechanisms for the consolidation of the culture of citizenship, we first mention: the contribution of the education sector, through the establishment of curricula and educational activities well studied by specialists in education that builds a culture of citizenship.

We also mention the importance of development in various sectors especially economic development which plays a vital role in strengthening the culture of citizenship, because the individual needs healthy food, clean clothes and respectable housing for himself. to feel part of one's homeland; the other main mechanism is justice in all sectors, on the basis of equality and democracy.

Through this communication, we aim to highlight the practical mechanisms for the establishment of the culture of citizenship in Algeria, include the sectors of education, development and justice to consolidate the culture of Algerian citizenship.

**Key words:** education, development, justice, culture, citizenship, culture of citizenship.

## مقدمة:

المواطنة ظاهرة اجتماعية وقانونية وسياسية تساهم في تطوير المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، ولا يمكن للدولة أن تنتج وتقوم ببناء مقوماتها وأسس نهضتها إلا على أساس مبدأ المواطنة والوطنية المجسدة للفاعلية الإنسانية التاريخية.

وبناء على العلاقة التي تربط بين الدولة والمواطن الذي يعتبر الأصل تتبلور مبادئ أساسية تتعلق بمفهوم مبدأ المواطنة أهمها أن حقوق الإنسان لها طبيعة دينية وتعددية ينبغي الإشارة إليها عند وضع دستور جديد، وأهم شيء هو المساواة لكل فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس أو الفئة واحترام الرأي والرأي الآخر، ومراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية.

**1. أهمية وأهداف الدراسة:**

تمثل المواطنة انعكاساً لشكل معين من الثقافة والوعي الجمعي داخل كل مجتمع، وربما تحتل أفضل مظاهر هذه الثقافة والوعي الجمعي السياسي، أي إنها تتكوّن من مجموعة من المبادئ القيمية الجمعية داخل المجتمع عامة أو أي جماعة. توجد آليات مهمة لترسيخ ثقافة المواطنة بين الأفراد والجماعات رأيناها ريادية ولا بد من العمل على تحقيقها على أكمل وجه وإعطائها أهمية أولية في أي مجتمع وهي التربية والتنمية والعدالة والتي هي مطالب جوهرية يصبو إليها كل فرد ينتمي لدولة معينة. فالتربية تبدأ من مرحلة الطفولة، والفرد يحتاج لمشاريع تنموية تقوم بها الدولة تعينه وتسهل له حياته اليومية، وكل هذه الآليات ركيزتها الأساسية تتمثل في عنصر تحقيق العدالة في كل القطاعات حتى تترسخ لدى الفرد ثقافة الانتماء أو المواطنة.

تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز كيفية مساهمة التربية والتنمية والعدالة في تكوين ثقافة المواطنة لدى الفرد والجماعة وإلى أي مدى يمكن تحقيقها من خلال هذه الآليات التي رأيناها أساسية.

**II. أهم المفاهيم المرتبطة بالمواطنة :**

**1. تعريف لغوي:** ورد في لسان العرب بأن مفهوم الوطن لغة يشير إلى المنزل يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحلّه.<sup>1</sup> أما اصطلاحاً فتعرفه آمنة حجازي بأنه بشكل عام قطعة الأرض التي تعمرها الأمة، وبشكل خاص هو المسكن فالروح وطن لأنها مسكن الإدراكات، والبدن وطن لكونه مسكن الروح، والثياب وطن لكونها مسكن البدن، فالمنزل والمدينة والدولة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن.<sup>2</sup> وينظر الحقيّل للوطن بأنه "البلد التي يقيم فيها الإنسان ويتخذها مستقراً له. ولذلك فهو شبيه بالمنزل، فالمنزل هو المكان الصغير الذي يسكن فيه فرد مع أسرته، والوطن هو المنزل الكبير الذي يضم عدداً كبيراً من الأفراد والأسر.<sup>3</sup>

**2. تعريف اصطلاحى:** تعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن".<sup>4</sup> وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد

هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون". وينظر إليها فتحي هلال وآخرون من منظور نفسي بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية".<sup>5</sup>

**3. تعريف من منظور إسلامي :** أما التعريف الإسلامي للمواطنة فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تنبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين، والحاكم ، وتُتوج هذه الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقومون عليها من جهة أخرى. وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم.<sup>6</sup>

**4. تعريف من منظور قانوني:** أما بالنسبة للدراسات القانونية فقد حددت اطر قانونية محددة لتحديد معنى المواطن، إذ جاء في تعريف قاموس القانون " كل من يولد في ارض البلد، ومن أبوين يتمتعان بجنسية هذا البلد، متمتعاً بكل الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى الحقوق الطبيعية".<sup>7</sup>

**5. المواطنة والوطنية:** وقد يختلف الحديث عن المواطنة والوطنية عن الانتماء والولاء، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمل له. فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء، فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أما الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله.<sup>8</sup> ولذلك فالولاء والانتماء قد يمتزجان معاً حتى أنه يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الانتماء ، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة. والولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم فالفرد يكتسب الولاء "الوطني" من بيته أولاً ثم من مدرسته ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل.<sup>9</sup>

يعتمد مفهوم المواطنة على أساس اعتبار الفرد مواطناً في الدولة له كل الحقوق وعليه واجبات على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعدل الاجتماعي.

### III. مستويات الشعور بالمواطنة:

هناك مستويات للشعور بالمواطنة أوردتها رضوان أبو الفتوح في النقاط التالية :-<sup>10</sup>

- 1 - شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدعم والجوار والمواطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

2 - شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور ، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

3 - شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

4 - اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد وحركة واحدة. ومعنى ذلك أن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن وأنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والتأثير في الحياة العامة والقدرة على المشاركة في التشريع واتخاذ القرارات. وإذا ربطنا مفهوم المواطنة بالديمقراطية نجد أن المواطنة ركيزة الديمقراطية، فلا يوجد مجتمع ديمقراطي، لا يعتمد في بنيانه على كل مواطن.

#### IV. الآليات الأساسية لترسيخ قيم المواطنة والتي يجب أن تتضمنها أي إستراتيجية وطنية.

##### 1. دور قطاع التربية والتعليم في ترسيخ قيم المواطنة:

التربية على المواطنة هي جزء من فلسفة تربوية سيسيو ثقافية حقوقية عقلانية مدنية عابرة للأديان والطوائف والتكوينات القومية والإثنية واللغوية والسلالية وغيرها، وهي تسعى إلى تنمية وعي المواطن بنظام حقوقه وواجباته وترسيخ سلوكه وتطوير مستوى مشاركته في حياة الجماعة التي ينتمي إليها، وذلك بتغليب الانتماء إلى الوطن على أي انتماء سياسي أو ديني أو إثني أو طائفي آخر. لأن المواطنة تتنافى وتقديم الولاءات الفئوية أو الجهوية أو الدينية أو غيرها لأي سلطة جزئية في الدولة على الولاء الوطني لسلطة الدولة ذاتها، على أن تكون سلطة الدولة محصورة في نطاق توفير الخير العام المشترك للمواطنين واحترام حقوقهم وحرياتهم على أساس المساواة .

المدرسة والجامعة وحدات اجتماعية تربوية وتعليمية تساعد بدرجة كبيرة على تشكيل إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية، وفي تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم. فهما تلعبان دوراً حيوياً في عملية التنشئة السياسية خاصة أنهما تمثلان الخبرة الأولى المباشرة للطالب خارج نطاق الأسرة، وذلك من عدة زوايا، فهما تتوليان غرس القيم والاتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي بصورة مقصودة من خلال المناهج والكتب الدراسية والأنشطة المختلفة التي ينخرط فيها الطلاب، وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة أو المؤسسات الأخرى. كما أن المدرسة والجامعة تؤثران في نوع الاتجاهات والقيم السياسية التي يؤمن بها الفرد، وذلك من خلال علاقة المعلم أو الأستاذ بالطالب، ومن خلال أداء المعلم والأستاذ لوظيفتهما، ومن خلال التنظيمات الإدارية:<sup>11</sup>

## أ. نوعية المعلم :

عندما يكون المعلم متمكناً من مادته الدراسية متعمقاً فيها، فإنه يكتسب قدراً كبيراً من احترام الطلاب، وبالتالي يسهل عليه التأثير عليهم فكرياً، فإذا أضاف إلى ذلك معاملة يظهر فيها إيمانه بتوجهات النظام السياسي القائم وتحمساً له، فإن طريقه يصبح سهلاً لغرس قيم هذا النظام في قلوب الطلاب والعكس صحيح.

## ب. العلاقة بين المعلم والطالب :

تختلف العلاقة في الفصل الدراسي بين المعلم والطالب من معلم إلى آخر ومن بيئة مدرسية إلى أخرى، فقد تكون العلاقة ذات طبيعة سلطوية لا تسمح للطالب أن يناقش الآراء والأفكار التي يطرحها المعلم وقد يتجاوز ذلك إلى استخدام أساليب الاستبداد والقهر، أو يكون المعلم ذا طبيعة ديمقراطية يتعامل مع الطلاب بنوع من الحرية لتركهم يعبرون عن آرائهم وأفكارهم من خلال نقاش مفيد مما يساعد على نمو شخصياتهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم، ولهذا الأسلوب أو ذاك تأثيره المؤكد على اتجاهات الطلاب سواء بالسلب أو الإيجاب.

## ج. التنظيمات الإدارية :

لكل إدارة مدرسية أسلوب وتنظيمات معينة تدير بها المدرسة، ويتوقف نمو الإحساس لدى الطالب بالافتقار الذاتي والانتماء الاجتماعي على إمكانية انضمامه إلى هذه التنظيمات والمساهمة في شؤون المدرسة، والحد الذي تسمح به لانسحاب الآراء في معظم الاتجاهات.

ومن هنا يتضح تأثير طبيعة النظام المدرسي على الطلاب، ففي نظام يعتمد على الحفظ والترديد، ويعد نتائج الامتحانات المؤشر الوحيد لتقويم الطلاب، تبرز النزعات الفردية وتتفشى ظاهرة الغش والمنافسة السلبية، بينما تختفي مثل هذه النزعات في نظام تعلم يقوم على القراءة والاطلاع الحر ويغرس قيم الابتكار والجماعية والتعاون.<sup>12</sup> وقد أشار القحطاني إلى البيئة المدرسية بأن لها تأثيراً مباشراً في تحقيق ما تهدف إليه التربية الوطنية، حيث إن تركيبة ونوعية الحياة داخل المدرسة تؤثر في الطالب أكثر من عمل المنهج الرسمي بمواده ومحتوياته المقررة، كما يعتقد بعض التربويين الذين يرون إمكانية تحسين أو تطوير التربية الوطنية من خلال المنهج الخفي، أي النظم والقواعد السائدة داخل المدرسة، فممارسة الطلاب لمسئولية تعليم أنفسهم، وحل الخلافات والمشكلات التي تواجههم في مدرستهم سوف تجعلهم يتعلمون كيف يعملون بمسئولية في مجتمعاتهم بينما تعتقد مجموعة أخرى من التربويين أنه يلزم الطالب الالتحاق بالمدرسة، ليتم الحكم على قدراته وكفايته عن طريق المنهج الرسمي حتى يمكنه القيام بدور المواطن البالغ المسئول في مجتمعه مستقبلاً.<sup>13</sup>

وهناك عدد من المبررات التي تجعل للمدرسة دوراً في التربية الوطنية، ويمكن إيجازها فيما يلي :

- 1 - أن المدرسة تمثل بنية اجتماعية ووسطاً ثقافياً له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه التي وضعت لتنمائها وتتفق مع ثقافة وأهداف وفلسفة المجتمع الكبير والتي هي جزء منه، تتفاعل فيه ومعه، وتؤثر فيه وتتأثر به بهدف تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
  - 2 - أن المقررات الدراسية إلزامية يدرسها كافة التلاميذ، ولذلك تعتبر أداة هامة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك الاجتماعي في المجتمع .
  - 3 - تعد المدرسة من المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تبتغيها لدى الطلاب .
  - 4 - احتوائها للفرد فترة زمنية طويلة سواء أكان ذلك بالنسبة لليوم الدراسي أم بالنسبة للعام الدراسي أو بالنسبة لعمر المتعلم، فتؤثر فيه وتعديل من سلوكه، إضافة إلى إكسابه المعلومات المختلفة التي تساعد في حياته.<sup>14</sup>
- وتبلغ المدرسة أقصى درجات الفاعلية في التربية الوطنية إذا كان هناك تطابق بين مناهجها النظرية وبرامجها التطبيقية، ولكن حينما يوجد تناقض يصبح تأثير المدرسة في هذا المجال ضعيفاً . ومثال ذلك أن تتضمن مقررات التربية الوطنية والتاريخ قيماً مثل الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر، بينما تتطوي معاملة المعلمين للطلاب على كل شيء عدا الكرامة والمساواة . إذ يجب أن تتحول المدرسة إلى مجتمع حقيقي يمارس فيه النشء الحياة الاجتماعية الصحيحة، ويمارس فيها المسؤولية والاستقلال والتعاون وإنكار الذات، وأن يجد في ممارسة هذه الصفات ما يشجعه على التمسك بها في المستقبل ، وإذا ما تحولت مدارسنا إلى الفاعلية المطلوبة فإن ذلك سيؤدي إلى تنمية مواطنة فعالة وعن السؤال المطروح والهام ما هي الأساليب والطرق التدريسية للتربية الوطنية وتنمية المواطنة.

#### د. الأساليب والطرق التدريسية للمواطنة:

- يتأثر تدريس التربية الوطنية والمواطنة بالغايات التربوية التي تقوم عليها، سواءً كمادة دراسية مستقلة أو متضمنة في الدراسات الاجتماعية، وقد أورد خمسة مجالات يمكن تدريس التربية الوطنية من خلالها:<sup>15</sup>
1. عند تدريس الدراسات الاجتماعية من أجل نقل التراث أو ثقافات الجيل الأول للجيل الذي يليه، فإن التربية الوطنية تهدف إلى نقل المعارف والمعلومات التقليدية والقيم كإطار أو هيكل لاتخاذ القرارات.
  2. عند تدريس الدراسات الاجتماعية، كالعلوم الاجتماعية، فإن التربية الوطنية تهتم بتعليم مفاهيم وتعميمات العلوم الاجتماعية لبناء قاعدة معلومات يتم تعلمها فيما بعد.
  3. عندما تدرس الدراسات الاجتماعية من أجل التفكير التأملية والبحث والاستقصاء، فإن التربية الوطنية تسعى إلى استخدام عمليات التفكير والحصول على المعارف والمعلومات التي يحتاج المواطن معرفتها لاتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجهه.

4. عند تدريس الدراسات الاجتماعية من أجل النقد الاجتماعي، فإن التربية الوطنية تسعى إلى تنمية قدرة الطالب لاختبار ونقد وتنقيح التراث السابق أو التقليدي والوضع الاجتماعي القائم من خلال استخدام طريقة حل المشكلات.

5. عند تدريس الاجتماعيات من أجل نمو الشخصية، فإن التربية الوطنية تهتم بتطوير ونمو المفهوم الذاتي الإيجابي وتطوير شخصية الطالب بفاعلية وإحساس قوي.

## 2. العدالة والتنمية بروح ديمقراطية أليتان لترسيخ ثقافة المواطنة:

لقد تبين أنه خلال التطور الحضاري وتغير الظروف السياسية أصبحت الديمقراطية ذات معاني كثيرة، فقد عرفها بعضهم بأنها عقيدة سياسية تستوجب سيادة الشعب في نظام يقوم على احترام حرية المواطنين والمساواة بينهم دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة، أو أنها نظام اجتماعي يؤكد على قيمة الفرد وكرامته على أساس المشاركة في إدارة شؤون المجتمع، أو أنها مبدأ إنساني ينادي بإلغاء الامتيازات الطبقية الموروثة ويطالب بأن يكون الشعب مصدر السلطة السياسية، أو أنها نظام سياسي يمارس الشعب من خلاله حقه في الحكم عن طريق انتخابات دورية لممثليه.<sup>16</sup>

والديمقراطية بمعناها العام : طريقة للحياة يستطيع كل فرد أن يتمتع بتكافؤ الفرص عندما يشارك في الحياة الاجتماعية . ومعناها الضيق : الفرصة التي يتيحها المجتمع لأفراده للمشاركة بحرية في اتخاذ القرارات بنواحي الحياة المختلفة.<sup>17</sup>

والمعايير التي تستخدم لتصنيف الدول على أنها ديمقراطية هي "الانتخابات الحرة، وحكم الأغلبية" وهذه معايير وصفية بحتة، فالديمقراطية أكثر من مجرد صيغة معينة للحكم، حيث تمثل حالة نموذجية من المشاركة الشعبية، ولهذا يمكننا أن نتحدث عن دول أكثر أو أقل ديمقراطية، وهناك معياران لتقويم ديمقراطية ما، هما: مدى المشاركة الشعبية، ونوعيتها.<sup>18</sup> وإذا نظرنا إلى العلاقة بين الديمقراطية والتربية نجد أن التربية عملية اجتماعية تقوم على تشكيل الفرد وإكسابه الصفات الاجتماعية التي تجعله يتكيف مع ثقافة المجتمع وأيديولوجيته. وإذا كان الفرد أساس المجتمع الديمقراطي، فإن تشكيله ديمقراطياً يكون هدفاً للتربية، ولا يتأتى ذلك إلا إذا اتخذت التربية من الفرد محوراً للعملية التربوية، ومن المبادئ والقيم الديمقراطية أسلوباً لها، ومن تقدم المجتمع هدفاً لها.

أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تتمثل أساساً بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة والحرية النقابية والحق في الإضراب، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء الكافي والحق في التأمين الاجتماعي والحق في المسكن والحق في المساعدة والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في الخدمات كافية لكل مواطن، وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

المواطنة سلوكاً حضارياً يحدد علاقة المواطن بالدولة ، ويقيم توازناً بين المصلحة الخاصة والعامة، فهي ذات أبعاد ومستويات ترتبط ارتباطاً قوياً بمفاهيم الحرية والحق والعدل والخير والهوية والمصير المشترك، وهي بالتالي تستمد دلالاتها من مكوناتها وشروطها، ومن أبرز هذه الأبعاد، البعد السياسي والقانوني الذي يؤمن حقوق المواطنة الكاملة، والبعد الاجتماعي والثقافي، ويكمن في كون المواطنة مرجعاً معيارياً واجتماعياً يضبط العلاقات والقيم الاجتماعية، والبعد الاقتصادي، ويتعزز بإقامة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج على أساس علمي ومنهجي مدروس، إضافة إلى توزيع الثروة العامة توزيعاً عادلاً ومتقارباً.

وإذا كانت التربية ترتبط بالمواطنة ارتباطاً صميمياً، فإن هذه الأخيرة ترتبط مع التنمية ارتباطاً عضوياً وجدلياً، الأمر الذي يجعلها جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

وبهدف بحث علاقة التربية بالمواطنة في إطار عملية التنمية الشاملة بمعناها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والأهم من كل ذلك بمعناها الإنساني، فيمكن التوقف عند عدد من القضايا ذات الصلة بالموضوع. وللتربية على المواطنة دلالات كثيرة نذكر منها:

القضية الأولى: علاقة المواطنة بالدولة، ذلك أننا في عالمنا العربي ما نزال نتلمس خطوات الأولى إزاء

المفهوم السليم للمواطنة وحقوقها مقارنة بالوضع العالمي، لذا تزداد الحاجة إلى إثارة حوار وجدل حول الفكرة وأبعادها وغاياتها وسياساتها، وحشد قوى وطاقات حكومية وغير حكومية، سياسية وفكرية وثقافية ودينية واجتماعية، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني لمقاربة هذا المفهوم الذي ارتبط بفكرة الدولة العصرية الحديثة، وبالتقدم الذي حصل في هذا الميدان، ولا سيما في الدول المتقدمة، التي شهدت تصالحاً بين الدولة والمواطن، سواءً في نظرة الدولة إلى المواطن أو في نظرة الأخير إلى الدولة.

فمسؤولية الدولة في الغرب لم تعد محصورة في مهمات الحماية فحسب، بل أضيفت إليها مسؤولية الرعاية وبالتالي أصبحت الدولة "دولة رعاية" واجبها ووظيفتها الأساسية خدمة المواطن وتحسين ظروفه المعيشية وتوفير مستلزمات حريته ورفاهيته، وفي المقابل فإن نظرة المواطن للدولة أصبحت هي الأخرى أكثر إيجابية، من حيث احترامه للقوانين والأنظمة وعلاقته بالمرافق العامة وحفاظه على البيئة وواجباته في الالتزام بدفع الضرائب وتسديد ما يترتب عليه من التزامات مادية تجاه دولته.

أما في بلداننا العربية، فما زالت نظرة السلطات إلى المواطن في الغالب نظرة تشكيكية ارتيابية، إن لم تكن عدائية، وفي المقابل فإن نظرة الفرد للدولة استمرت سلبية، متربّصة، تعارضية، حتى إزاء الخدمات والمرافق العامة، خصوصاً في ظل التمييز وعدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص وعدم احترام الحق في المشاركة وضعف الحريات.

القضية الثانية: راهنية فكرة المواطنة، حيث تؤكد بعض المؤشرات انشغال بعض المهتمين على صعيد الفكر وبعض الحقوقيين والناشطين بفكرة حركة المواطنة، باعتبارها فكرة راهنية ومطروحة على صعيد البحث من جهة،

وعلى صعيد الواقع العملي من جهة أخرى، لاسيما في الأسئلة الشائكة والتطبيقات المختلفة في مفارق عديدة وخيارات بين مرحلتين:

المرحلة الأولى:- ونموذجها الأنظمة الشمولية التي انتهت أو كادت أن تنتهي أو تتلاشى على الصعيد العالمي، خصوصاً فيما يتعلق باحتكار الحقيقة والدين والسلطة والمال والإعلام، لكنها لا تزال قوية ومؤثرة في مجتمعاتنا العربية بأنظمتها المختلفة، وبحسب تقارير التنمية البشرية، فالمنطقة العربية تعاني نقصاً كبيراً في الحريات وشحاً في المعرفة ونظرة قاصرة في الموقف من حقوق الأقليات وحقوق المرأة وغيرها.

أما المرحلة الثانية:- فنحن ما زلنا عند أبوابها وكثيراً ما تحدثنا عنها وبصوت عال أحياناً، لكننا ما زلنا مترددين في ولوجها، خصوصاً وأن حركة الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي ما تزال تتقدم خطوة وتتأخر خطوتين، بسبب كثرة الكوابح السياسية أو الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية التي تعترض طريقها، فضلاً عن ما تواجهه من تحديات مختلفة خارجية وداخلية، مثل الاحتلال والحصار والعدوان، إضافة إلى بعض المفاهيم السلبية للموروث الاجتماعي، والتوظيف الخاطئ للتعاليم الدينية على نحو متعصب ومتزمت ومغالٍ، ناهيك عن الفقر والجهل والمرض والتوزيع غير العادل للثروة.

القضية الثالثة: الكوابح الداخلية والخارجية، فما تزال فكرة المواطنة في عالمنا العربي تعترضها عدة تجاذبات داخلية وخارجية، خصوصاً ارتباطها على نحو وثيق بمسألة الهوية ومستقبلها؛ لذلك فإنه من الهام اعتماد ثقافة الحوار والجدل لأنهما وبقدر إجلائهما بعض التشوش والغموض إزاء مستقبل بلداننا، فهما يساعدان على نشر ثقافة المواطنة ويعمقان الوعي الحقوقي بأهميتها وضرورتها وفداحة نكرانها أو الانتقاص منها أو تعطيلها أو تعليقها تحت أية حجة أو ذريعة، عن طريق طرح أسئلة ساخنة حول سبل التربية على المواطنة، بما يشير هذا الموضوع من اختلاف وصراع.

القضية الرابعة: ترتبط بالموقف من سياسات الإقصاء والتهميش، خصوصاً بما له علاقة بالالتباس النظري والعملي بخصوص فكرة المواطنة، ولا سيما في مواقف الجماعات والتيارات الفكرية والسياسية والقومية المختلفة، الأمر الذي يجعل تكوين تصوّر مشترك حولها وحول الطرق التربوية القويمة والأساليب التعليمية الصحيحة لتعميق فكرة المواطنة، ولا سيما في إطار المبادئ الدستورية للدولة العصرية التي تستند إلى سيادة القانون ومبدأ المساواة، وهذه مسألة ملّحة وضرورة حيوية، لا يمكن اليوم إحراز التقدم والتنمية المنشودين دونها، وهو الأمر الذي يغتني بمساحة الحرية والمشاركة والعدالة، باعتبارها متلازمات ضرورية للمواطنة.

القضية الخامسة: وهذه ترتبط بإشكالات المواطنة والهوية، ولا سيما التحديات التي تواجهها، والتي بدأت تحفر في أساسات الدولة والهوية، مما يستدعي استحضار حوار فكري ومعرفي حولها، طالما أنها تدخل في صلب المشكلات التي تواجه المصير العربي، ومعها يصبح جدل الهويات أساساً للتعايش والتكامل والتطور السلمي

للمكونات المختلفة، بدلاً من أن يكون مادة للتناحر والانغلاق والتعصب، وهذه المسألة تتطلب الإقرار بالتنوع والتعددية والمشارك الإلهائي كشرط لا غنى عنه للهوية الجامعة، مع تأكيد الحق في الاحتفاظ بالهويات الفرعية الجزئية، الدينية أو القومية أو الثقافية أو غيرها!

القضية السادسة: وتتعلق بالعلاقة الجدلية بين فكرة المواطنة وحقوق الإنسان، خصوصاً مبدأ المساواة في الحقوق، وبالأخص حق المشاركة في إدارة الشأن العام وتقلد الوظائف العليا والمهام السيادية دون تمييز بسبب الدين أو القومية أو لأي سبب مذهبي أو اجتماعي أو لغوي أو بسبب الجنس أو اللون أو غير ذلك. ويأتي حق المشاركة هذه، في إطار الحقوق الأساسية ونعني بها حق حرية التعبير وحق الاعتقاد وحق التنظيم، ولعل هذه الإشكالية هي التي تشكل جوهر فكرة المواطنة، خصوصاً إذا ما اقترنت بالعدل؛ إذ أن غيابه سيؤدي إلى الانتقاص من حقوق المواطنة، كما لا يمكن أن تستقيم المواطنة الكاملة مع الفقر والأمية والتخلف وعدم التمتع بمنجزات الثقافة والعلم والتكنولوجيا وغيرها.

وما تزال الكثير من التيارات والاتجاهات السائدة في السلطة والمجتمع تتمسك بالنظرة التسلطية لعلاقة الدولة بالمواطن، الفرد، الإنسان، الذي هو شخص وكيان له أهلية قانونية، ففي الكثير من الأحيان يُنظر إلى حقوق المواطنة، إما باعتبارها هبة أو منة أو مكرمة من الحاكم، يكون الأفراد عنده رعايا لا مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

القضية السابعة: وإذا جئنا إلى بيان دور مؤسسات وهيئات المجتمع المدني في الانتقال من المواطنة كفكرة إلى السلوك الذي يجسدها، فإنه يجب التأكيد على محورية هذا الدور وأهميته الكبيرة على اعتبار أن ممثلي المجتمع المدني يعتنون حلقة وصل ووساطة بين الفرد والدولة؛ يقول أحد الباحثين: " يكشف مفهوم الدولة عن تقابلين رئيسيين هما: الدولة/الفرد، الدولة/المجتمع المدني، وفي كلا التقابلين تطرح العديد من الأسئلة بشأن العلاقة بين طرفي التقابل، وكذا الوظائف والأدوار الموكلة لكل طرف،<sup>19</sup> فهناك ثلاثة عناصر تتمفصل فيما بينها حيث العنصرين الطبيعيين هما: الدولة، الفرد أما المجتمع المدني فهو العنصر المستحدث للقيام بفعل الوساطة بين العنصرين الأصليين، فالمجتمع المدني عبارة عن حيز مستقل مقابل للدولة وهو تعبير عن تجاوز نطاق الحياة الفردية أو الخاص إلى الاهتمام بالعام حيث تكون مراعاة الحقوق الأساسية للإنسان، والدفاع عن حقوق المواطنة، ولهذا فإنه بدوره يمثل صورة المراقب لممارسات الدولة اتجاه الحريات المدنية.<sup>20</sup>"

القضية الثامنة: ارتباط فكرة المواطنة ارتباطاً عضوياً بالمفهوم الحديث للتنمية، ولعل أحد أهم الأركان الأساسية للتنمية يقوم على نشر التعليم وثقافة المساواة وعدم التمييز والقضاء على الفقر وغيرها من الحقوق؛ ولذلك تصبح التربية جزءاً لا غنى للمواطنة عنها من جهة وعنصراً حيوياً للتنمية من جهة أخرى، الأمر الذي يحتاج إلى تبني وانتهاج مفاهيم تربوية جديدة وأساليب حديثة، ومن ثم إيجاد الوسائل والأدوات التي تساعد على تنمية قدرات الأفراد والمجتمع عبر التربية وقيمتها وتعزيز أركانها وصولاً إلى ما نطلق عليه مفهوم المواطنة العضوية الذي يقوم

على خمسة أركان أساسية، هي: المساواة، الحرية، المشاركة، العدالة، الهوية، في إطار تفاعل ديناميكي لا انفكاك بين عناصره ومكوناته أو انتقاص أحدها.

#### خاتمة :

- يوجد من يملك جنسية بلد أباً عن جد لكنه لا يشعر بالانتماء لهذا البلد، إما لسبب عدم حصوله على حقوقه المختلفة في المجتمع، أو ما يواجهه من تمييز وصعوبات على أرض الواقع، وأحياناً بسبب تزايد الفساد الذي يضعف الروح الوطنية العامة، بحيث يضطر المرء أن يدفع ما يزيد على قيمة الخدمة العامة حتى يحصل عليها رغم أن هذا حق له. كل هذا يفقد الشخص الشعور بالانتماء للوطن، وحتى لا نقع في هذه الإنزلاقات يمكن القول أنه هناك مبادئ أساسية تتعلق بمبدأ المواطنة ينبغي التأكيد عليها سعياً لتنمية وتفعيل المبدأ منها:
1. استخلاص حقوق الإنسان الدستورية له طبيعة دينية وتعددية ينبغي الإشارة إليها عند الأخذ بدستور جديد.
  2. الاهتمام والتركيز على وضع مناهج ونشاطات تربوية وتعليمية ترسخ لقيم المواطنة إنطلاقاً من موروثنا الثقافي والأخذ بالاعتبار المتطلبات والتغيرات السوسيوثقافية التي تشهدها المجتمعات.
  3. يقتضي مبدأ المواطنة بإبعاده المختلفة (سياسياً ودستورياً وقانونياً وإدارياً واقتصادياً) أن يركز منطق التعامل في الدولة والمجتمع على موجبات هذه المواطنة (أي المشاركة والمساواة).
  4. تنمية وترسيخ ما يسمى بثقافة الوحدة الوطنية بين ميادين الشعب وفي عموم المجتمع.
  5. المساواة لكل فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس أو الفئة الإثنية أو الطائفية واحترام الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع.
  6. مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية، إذ لا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية ما لم يتوافر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع مثل وجود التقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية.
  7. إن مفاهيم مثل المواطنة، دولة القانون، المجتمع المدني، هي مفاهيم انبثقت بعد تاريخ طويل من النضالات والتضحيات التي خاضتها الإنسانية عبر العصور، وهي في صرتها الحالية وليدة الحداثة الغربية، بمعنى أنها نشأت هناك على الضفة الأخرى للبحر المتوسط دون أن يكون لنا أي إسهام فيها، ومن ثم فهي ليست قوالب جاهزة تستورد وتطبق كما هي، بل هي مشاريع تتجزأ بالتدرج في التاريخ عبر عمليات معقدة من التأسيس وإعادة التأسيس والنقد والتوجيه والتصويب من قبل الفاعلين الاجتماعيين أي المواطنين بفضل المشاركة الواعية والهدف الواضح الذي تتجه إليه هذه العمليات.

- 1 ابن منظور، لسان العرب، ط1، ج 15، دار صادر للطبع والنشر، بيروت، 2000، ص 239.
- 2 آمنة حجازي، الوطنية المصرية في العصر الحديث، ط1، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000م، ص 80.
- 3 سليمان عبدالرحمن الحقييل، الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام، ط1، مطابع الشريف، الرياض، 1990، ص 19.
- 4 الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1996، ص 311.
- 5 فتحي هلال وآخرون، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، الكويت، 2000، ص 25.
- 6 فهمي هويدي، المواطنة في الإسلام، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 5902، 1995/1/25، ص 13.
- 7 L. B Curzon, Dictionary of law, six edition, Pearson education limited, England, 2002, p 68.
- 8 عبدالنواب عبدالله عبدالنواب، دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني، مجلة دراسات تربوية، القاهرة، 1993، ص 108.
- 9 سعد السليمان، اتجاهات بعض المربين نحو الدراسات الاجتماعية في مدينة الرياض، رسالة الخليج العربي، العدد: 38، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1991، ص 196.
- 10 رضوان أبو الفتوح، التربية الوطنية (طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها)، المؤتمر الثقافي العربي الرابع، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1960، ص 127.
- 11 إسماعيل علي سعيد، رؤية سياسية للتعليم، ط1، دار عالم الكتاب، القاهرة، 1999، ص 5.
- 12 عبد المنعم المشاط، التربية والسياسة، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1992، ص 108.
- 13 سالم علي القحطاني، التربية الوطنية "مفهومها، أهدافها، تدريسها"، رسالة الخليج العربي، العدد: 66، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1998، ص 57.
- 14 إسماعيل علي سعيد، مرجع سابق، ص 172.
- 15 Entwistle, H., (1994), "Cultural Literacy and Citizenship", The International Journal of Social Education 9, 1, PP. 55-56, Martorella, (1991), P. 38.
- 16 علي سعيد إسماعيل، مرجع سابق، ص 267.
- 17 مجدي عزيز، المنهج التربوي والوعي السياسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998، ص 54.
- 18 كلارك بور، التربية من أجل الديمقراطية: كيف يمكن تحقيقها؟، مستقبلات، العدد: 2، مكتب التربية الدولي، القاهرة، يونيو 1999، ص 222.
- 19 ياسر قنصوة، المجتمع المدني والدولة المدنية، مجلة التفاهم، العدد 31، بيروت، 2011، ص 175.
- 20 المرجع نفسه، ص 176.